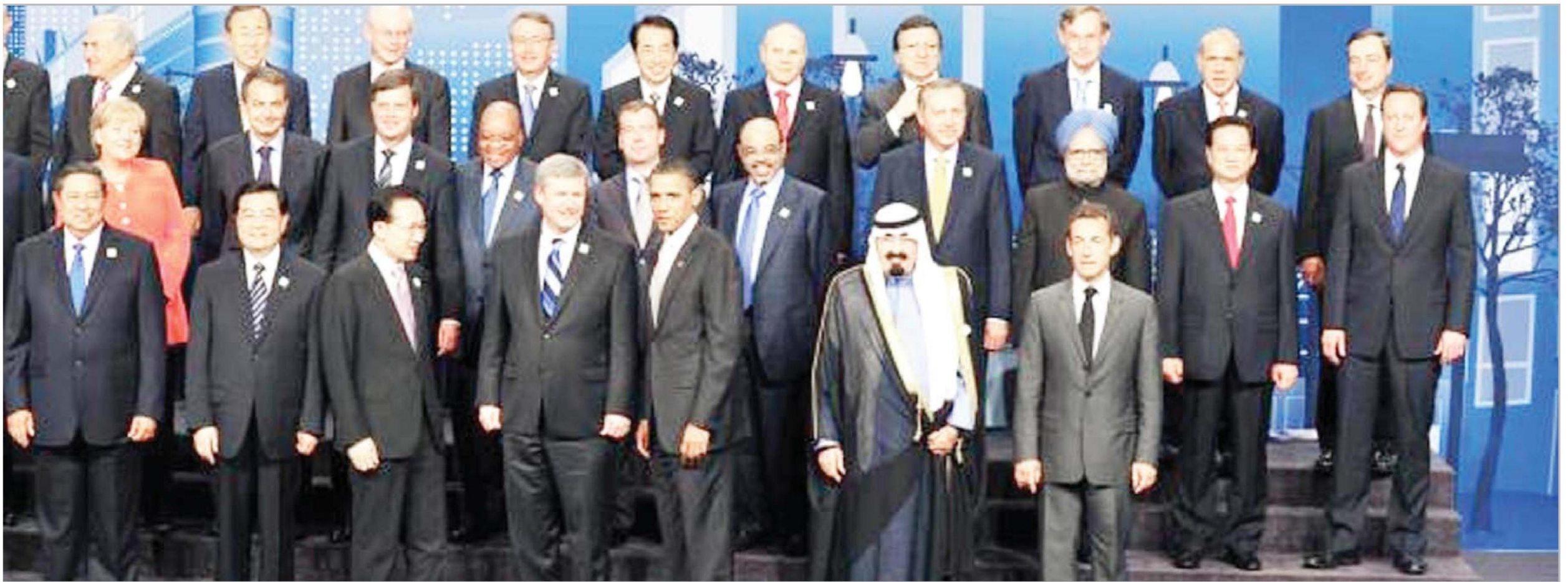


مشاركة المملكة في قمة العشرين G20 استراليا ريادة سعودية وصوت مس



مركز المعلومات عبدالله صقر

أضاعت سماء مدينة برزبن في أستراليا ليلاً صور من الليزر للعلم الوطني للمملكة العربية السعودية وذلك قبل اجتماع قمة مجموعة العشرين (G20) في 15-16 نوفمبر، ففي كل عام يتم اختيار دولة مختلفة لتتولى رئاسة مجموعة العشرين واستضافة قمة القادة السنوية. وهذا العام جاء دور أستراليا.

ويرأس وفد المملكة العربية السعودية ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع بالإضافة إلى أكثر من 20 من رؤساء الوزراء والقادة في هذه القمة المهمة.

وتشكل الدول العشرين والتي تشكل مجموعة العشرين تمثل حوالي 85% من اقتصاد العالم، وأكثر من 75% من التجارة العالمية وثلاثي سكان العالم. ولهذا فإن القرارات التي يتم اتخاذها في القمة لها تأثير مهم على العالم أجمع.

ويعكس الحضور السعودي تأثير المملكة المهم إقليمياً وعالمياً برعاية القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، كما أنها تقر بالدور الذي تلعبه المملكة في استقرار الاقتصاد العالمي. وقد حضر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله اجتماع مجموعة العشرين الأول في عام ٢٠٠٨، وشدد في كلمته على أهمية تعزيز دور مجموعة العشرين نظراً لأن عضوية المجموعة هي الأكثر تمثيلاً للاقتصاد العالمي.

ولمواجهة أكبر التحديات الاقتصادية في العالم بشأن تحسين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، خاصة للشباب، فقد ركزت استراليا من خلال رئاستها لمجموعة العشرين على موضوعين رئيسيين، الأول هو الحاجة إلى تمكين القطاع الخاص والثاني هو كيفية جعل الاقتصاد العالمي أكثر قدرة للتعامل مع الأزمات في المستقبل. إضافة إلى عنصر أساسي آخر مطلوب لاقتصاد عالمي سليم وهو التجارة الحرة.

ورحبت استراليا مراراً بدور وصوت المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين بإعلانها أن المملكة العربية السعودية وأستراليا تمتلكان سجلات اقتصادية قوية. فمنذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كان أداء اقتصاد كل من البلدين أفضل بكثير من أغلبية أعضاء مجموعة العشرين. إن المملكة العربية السعودية وأستراليا كلاهما مصدر رئيسي للطاقة، ويدرك كل منهما الحاجة إلى تشجيع نمو القطاع الخاص وفرص العمل للشباب.

كما إن المملكة العربية السعودية وأستراليا تقاسم رؤية مشتركة، فقد كتب رئيس الوزراء الأسترالي أبوت "وكما هو الحال دائماً، تأتي التجارة أولاً - لأنه في كل مرة يقوم شخص بالتجارة بحرية مع شخص آخر، فهذا يعني زيادة الثروة"، وقد أشار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله أيضاً إلى نقطة مماثلة في كلمته في مجموعة العشرين عام ٢٠١٠ "وتماشياً مع التزام المملكة العربية السعودية بالتجارة الحرة، فإنها تواصل جهودها لدعم مبادرات تحرير التجارة على جميع المستويات".

وفي الفترة التي تسبق قمة هذا العام، رحبت استراليا بالمشاركة الفعالة للمملكة العربية السعودية في عدد من الاجتماعات الأخرى المرتبطة بمجموعة العشرين. وقد شمل هذا B٢٠١ (لكبار رجال الأعمال)، و Y٢٠ (لقيادة الشباب)، و T٢٠ (للمؤسسات الفكر والرأي).

نحن نتطلع إلى استقبال ولي العهد والوفد المرافق

في برزبن، ومواصلة جهودنا المشتركة لبناء مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً للجميع.

وقد أوضح سفير خادم الحرمين في استراليا الأستاذ نبيل بن محمد آل صالح أن ترويس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، وفد المملكة في هذه القمة يأتي تأكيداً للمكانة الدولية والريادية التي تحظى بها المملكة على المستوى الدولي ودورها الأساسي في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

وأضاف: يأتي ذلك انطلاقاً من الدور المهم والمؤثر الذي تلعبه المملكة في الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي وصياغة نظام اقتصادي عالمي يساهم في تحقيق هدف مجموعة العشرين المتمثل في تشجيع النمو القوي والمتوازن والمستدام في إطار المحافظة على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

جاء ذلك في ندوة صحفية عقدت في مدينة برزبن في أستراليا، وذلك بمقر سفارة خادم الحرمين الشريفين باستراليا ونيوزيلندا بالعاصمة الأسترالية كانبرا.

وعن طبيعة جدول الأعمال والمدرجة على طاولة أعمال مجموعة العشرين المقبلة أوضح السفير صالح أن الجدول سيتضمن مسائل وقضايا عالمية واقتصادية مهمة: في مقدمتها: مسألة تعزيز الاقتصاد العالمي، إصلاح المؤسسات المالية الدولية، تحسين التنظيم المالي، والاشرف على إصلاح اقتصادي أوسع، كما ستقوم القمة بالتركيز على دعم النمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تعزيز وإيجاد فرص أكبر للعمل وفتح التجارة، وجعل الاقتصاد العالمي أكثر مرونة للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية في المستقبل.

وتابع "آل صالح: "أعضاء مجموعة العشرين يمثلون نحو ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من ٧٥٪ من التجارة العالمية وثلثي سكان العالم وسيكون الاجتماع فرصة مهمة للتشديد على دور مجموعة العشرين كمنتدى رئيس لتعاون دول المجموعة".

وأكد السفير الدور المهم والمؤثر الذي تلعبه المملكة

في الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، وصياغة نظام اقتصادي عالمي يساهم في تحقيق هدف المجموعة المتمثل في تشجيع النمو القوي والمتوازن والمستدام في إطار المحافظة على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقال: "المملكة تعمل على تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية الذي يأخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة من خلال الاحتفاظ بطاقة إنتاجية إضافية لتغطية الطلب العالمي المتزايد حرصاً منها على ضمان تدفق الاستثمارات الضرورية لتعزيز القدرات الإنتاجية، ومساعدة الدول الفقيرة في سعيها للوصول إلى مصادر طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة باعتباره أمراً أساسياً لخفض الفقر وتحقيق النمو والتنمية المستدامة؛ الأمر الذي يؤهلها للاستمرار في لعب دور أساسي في صياغة نظام اقتصادي عالمي يمكن من الاستجابة لتداعيات الأزمة المالية العالمية".

وأشار إلى تنظيم المملكة ورشة عمل "أمن الطاقة" ضمن فعاليات مجموعة العشرين في مدينة الرياض عام ٢٠١٠م، ركزت محاورها على أمن إمدادات النفط، والإعانات والضرائب، وتوفير الطاقة للفقراء، واستخدام الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي ساهمت في إيجاد أرضية مشتركة للحوار في القضايا المهمة لدول المجموعة.

وأضاف السفير: "المملكة اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات على مستوى السياسات المالية والنقدية، حيث أقرت عام ٢٠٠٨م، أحد أكبر برامج التحفيز في دول مجموعة العشرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ودأبت على زيادة رؤوس أموال مؤسسات التمويل الحكومية المتخصصة لتمكين من توفير تمويل إضافي للقطاع الخاص، وخاصة للمشاريع المتوسطة والصغيرة، والتي ساهمت في الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي، فضلاً عن تعزيز أدائه".

وأردف: "أشار تقرير صندوق النقد الدولي، إلى أن المملكة من أفضل الدول أداءً بين اقتصادات دول

مجموعة العشرين للفترة من بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ م بعد الصين والهند، كما أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام ٢٠١٣م، أن المملكة دعمت الاقتصاد العالمي عبر دورها المساند لاستقرار سوق النفط، ورحب بالتدابير التي اتخذتها المملكة لتعزيز إدارة المالية العامة، والخطوات المستمرة لدعم التطوير المالي وتعزيز التنظيم والرقابة المالية، والاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم للنهوض بمهارات المواطنين، ونمو الائتمان في المملكة لا يزال قوياً، والجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال والربحية مع بدء تطبيق معايير "بازل ٣" لرأس المال في يناير ٢٠١٣م والذي طبقت المملكة".

وتابع "آل صالح: "تقرير المساءلة لمجموعة العشرين أكد أن المملكة حققت تقدماً قوياً تجاه جميع التزاماتها على صعيد الإصلاحات الهيكلية، خاصة إصلاحات سوق العمل، والتوسع في منح الائتمان إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتعزيز توظيف المواطنين؛ حيث تم تزويد مجموعة العشرين بالالتزامات التي أعدتها المملكة لسياساتها الاقتصادية على مستوى المالية العامة، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف التي من شأنها العمل على تشجيع النمو القوي والمستدام والمتوازن، التي تم نشرها مع البيان الختامي لقمة العشرين المنعقدة في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية عام ٢٠١٣م، والتي تركز على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة والخدمات العامة، وفي الوقت نفسه ضمان استدامة المالية العامة، والمحافظة على استقرار سعر الصرف والأسعار المحلية، وزيادة المعروض من المساكن وتحسين البيئة التحتية لقطاع النقل وتطبيق إطار جديد لحماية مستخدمي الخدمات المالية".

وقال سفير المملكة: "الرئاسة الأسترالية اقترحت على أجنحة مجموعة العشرين العمل خلال عام ٢٠١٤م، على تطوير الاستثمار وتعزيز القطاع الخاص لدعم النمو العالمي حيث سارعت المملكة بتعزيز هذه الجهود من خلال استضافتها ورشة

عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن فعاليات مجموعة العشرين التي عقدت في مدينة الرياض في مارس عام ٢٠١٤م، التي تستمد أهميتها من كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على اهتمام متزايد من الحكومات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية؛ نظراً لمساهمتها في التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية على المستوى الدولي، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتوسيع مجالات الابتكار والتقدم التقني والاستثمار.

وركز على دعم المملكة لجهود الدول الفقيرة في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال زيادة مساعداتها التنموية والإنسانية الثنائية والمتعددة، بما في ذلك دعم بنوك التنمية متعددة الأطراف.

وقال: "رسمت مبادرة خادم الحرمين الشريفين لزيادة رؤوس أموال المؤسسات والصناديق العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مساراً لتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وتطوير آلياتها بما يخدم أهداف التنمية ويساهم في المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، وبالتالي في الاقتصاد العالمي".

وبخصوص مساهمات المملكة في تطبيق توصيات قمة مجموعة العشرين؛ أكد "آل صالح" أن المملكة ساهمت في دعم موارد صندوق النقد الدولي لتعزيز دوره في مواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية، وذلك تماشياً مع موقف المملكة بصفتها مساهماً رئيساً في المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين، وهو ما يؤكد دورها الريادي في الاقتصاد العالمي باعتبارها مساهماً رئيساً في دعم جهود الدول النامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال عضويتها في الصناديق والبنوك الدولية والإقليمية.

وقال: "لقد قامت المملكة بالمصادقة على إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠م، ووافقت على زيادة حصتها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة لخصص الصندوق، وتكون المملكة بذلك قد أكملت جميع الخطوات المتعلقة بإصلاحات عام ٢٠١٠م، وللخصص والحوكمة في الصندوق".

وأضاف: "المملكة ساهمت بشكل أساسي في